

عائيت سلا ولان والجراخذ النفقة من مال
 فر عمتا الصغرى والمجنون بحكم الولاية ولما
 ابحاره لهما لما يطبق من الاعمال ولا تاخذها
 الام من ماله اذا وجبت نفقتا عليهما ولا المان
 من مال اصله المجنون فيونى لغاضي الابن
 الزمن اجارة ابنة المجنون اذا صلح تصفية
 لنفقة وتجب على الام ارضاع ولدها اللبنا
 وهو بمنزلة قصر اللبن النازل اول الولادة
 لان الولد لا يعيش بغيره غالبا وانه لا يقوى
 ويستند بنسبه الا بعد ارضاع اللبنا
 ان لم يوجد الا لمرض او اجنبية وجب على
 الموجود منها ارضاعه ايضا للولد ولو
 طلب الاجرة من ماله ان كان والامنين فله
 نفقته وان وجد المهر والاجنبية لم
 يحرم المهر وان كانت في ذكاح ابنة ارضاعه
 لقوله تعالى وان تغاسرتم فسترضعوا اخرى
 واذا استنقت حصيل الغاسر فان رغبت
 في ارضاعه وهي منلوحه الى الوضيع فليس
 له منعها مع وجود غيرها كما صححه المالكون
 لان فيه اضرار بالولد لانها عليه استنقت
 ولعنيتها له اصلح ولا تزد نفقتها للارضاع

وان احتاجت فيه الى زيادة النفقة لان قدر
 النفقة لا يتخلف بحال المرأة وحاضتها
 شرعا في القسمين الاخيرين وهما نفقة الترتيب
 والبهاج بقوله **ونفقة الرقيق والبهاج رغبة**
بقدرا كفاية اما الرقيق فليخبر بغيره في طفاة
 وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق فيكفيه
 طعاما وادما ويفتقر كفايته في نفسه رهادة
 ورغبتا وان زادته على كفاية مثله عالنا وعليه
 كفاية كسوة وكذا سائر مؤننه ويجب على السيد
 سراطا طبا ربه اذا احتاج اليه وكذا سائر ارباب
 قيمه ان احتاجه ويض في المختصر على وجوب
 ان يساعده وان كان رقيقه كسويا او مستحقا لنافقه
 بوضعية او غيرها او اعلى زمانا فمذموم ومستولده
 ومشاغرا ومعارا وابقا كنفاء الملك في الحجج
 ولعموم اخبار المشايخ فتم المكاتب ولو قاسد
 الكتابة لا يجب له شي من ذلك على سيده
 لا يستغلا له بالكسب ولهذا تلزمه نفقة
 ارقابه فتم ان يحجز نفسه ولم يفسح المسكن
 الكتابة فعليه نفقته وهي مسيلة عز نزة النقل
 فاستفدها وكذا المأتمه المزدوجة حديثا او جينا
 نفقة على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية

وان